الزراعة

١ ـ الارض: لمحة عامة:

تبلغ المساحة الكلية للضفة الغربية ٥٦٥٠ الف كم٢ بما في ذلك مدينة القدس وضواحيها، وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة فيها وفقا لاحصائيات عام ١٩٦٦ حوالي ٢,٦١٢ مليون دونم او ما يعادل ٤٦٪ من المساحة الكلية.

اما قطاع غزة فتبلغ مساحته الكلية ٣٢٧ كيلومترا مربعا وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية فيه وفقا لاحصائيات عام ١٩٦٦، ما يعادل ٥٢٪ من المساحة الكلية للقطاع.

استعمالات الاراضي الزراعية :

يبين الجدولان (١) و (٢) النمط الاستغلالي للاراضي الزراعية في الضفة الغربية للسنوات ٦٢ـ١٩٦٣ و ٦٤ـ١٩٦٥ اي قبل الاحتلال الاسرائيلي بأربع سنوات وللسنوات ٦٧ـ١٩٦٨ و ٦٩ـ١٩٧٠ اي بعد الاحتلال الاسرائيلي بأربع سنوات.

ويتبين من هذين الجدولين ان المساحة المزروعة في السنة الزراعية ١٩٦٧/١٩٦٨ قد نقصت بنسبة ١٠,٧٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣.

وفي سنة ١٩٦٨/١٩٦٩ كانت نسبة النقص ٢٥,٣٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ قبل الاحتلال.

اما الجدول (٣) فيلخص مقدار الزيادة والنقص في مساحة الزراعات المختلفة للسنوات ١٩٦٧/٦٨ ـ ١٩٦٩/١٩٧٠ مقارنة مع السنوات ١٩٦٢/١٩٦٣. وتشير المعلومات المتوفرة ان مساحات الاراضي الزراعية في الضفة الغربية قد هبطت خلال السنوات بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٤ من ٢,٦١٢ مليون دونم الى ٢,٠٢ مليون دونم اي بنقص مقداره ٦٠٠ الف دونم او ما يعادل ٢٣٪ من مجمل المساحة الزراعية في الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة فقد تجمدت مساحة الاراضي الزراعية دون اية زيادة.واذا كانت الاحصاءات الاسرائيلية تشير الى ان مساحة الاراضي الزراعية في القطاع تبلغ نحو ٢٠٠ الف دونم فان مصدر هذه الزيادة هو ان الاحصاءات الاسرائيلية تشمل قطاع غزة وشمالي سيناء.

ان النتائج التي يمكن استخلاصها من الجداول ٢و٣ وفي محاولة لتبيان اسباب النقص المتواصل في المساحات المزروعة يمكن ايجازها على النحو التالي:ـ

١ ـ منع الكثير من الملاكين والمزارعين من زراعة اراضيهم واستغلالها لاسباب امنية تدعمها اسرائيل.

٢ ـ الاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي واقامة المستوطنات العسكرية والمدنية عليها حيث بلغت المساحة التي استولت عليها سلطات الاحتلال ٢,٤٠٧,١٣١ دونما حتى نهاية تشرين اول

١٩٨٢ اي ٤٢,٦٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية.

ـ ارتفاع تكاليف المعيشة وازدياد التضخم مع الانخفاض المستمر في سعر الليرة الاسرائيلية ودفع المزارعين الى ترك الزراعة والعمل في مجالات اخرى وخاصة في اسرائيل.

ـ ان ازدياد الطلب على الايدي العاملة في اسرائيل وارتفاع الاجور هناك دفع معظم العمال الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الى ترك العمل الزراعي والتوجه للعمل داخل اسرائيل مما ادى الى ندرة الايدي العاملة وارتفاع اجورها بالنسبة للمزارعين الملاكين، بحيث اصبحت قيمة الانتاج في كثير من الحالات لا تغطي النفقات العامة للزراعة غير المروية مما دعا قسما من الملاكين الى ترك اراضيهم بدون زراعة.

ـ ادت زيادة تكاليف مستلزمات الانتاج المختلفة في الزراعة وعدم توفر مؤسسات الاقراض هناك الى ترك العديد من المزارعين لمهنة الزراعة او تقليل الاعتماد عليها كدخل رئيسي لهم.

ـ عدم وجود اي نوع من الدعم المادي لمزارعي الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك على خلاف المزارع الاسرائيلي الذي يتلقى الدعم في جميع المراحل الانتاجية والتسويقية.

ـ وضع اليد على مصادر المياه الجوفية وتقنين استعمالاتها ومنع حفر آبار جديدة ونضوب المياه من كثير من الآبار الارتوازية نتيجة للاجراءات الاسرائيلية التي ستم الحديث عنها فيما بعد عند الحديث عن مصادر المياه.

ـ تعدد وكثرة الضرائب التي فرضتها اسرائيل على مختلف النشاطات الزراعية في الضفة الغربية والقطاع.

ـ عدم السماح للجمعيات التعاونية الزراعية والافراد بالحصول على قروض من المؤسسات المتخصصة في الضفة الغربية من الاردن.

ـ عدم استقرار القرارات الاسرائيلية المتعلقة بحركة المواطنين والانتاج عبر الجسور بين الضفتين مما يربك المزارع في تصريف انتاجه ويجعله متخوفا من سوء التصريف وبالتالي الاحجام عن العمل الزراعي.

٢ ـ انواع الزراعة في الضفة الغربية

تقسم الزراعة في الضفة الغربية من حيث اعتمادها على الموارد المائية في استغلالها الى نوعين رئيسيين هما :ـ

١ ـ الزراعة الجافة المطرية :

تعتمد الزراعة في الضفة الغربية على مياه الامطار بشكل رئيسي حيث ان حوالي (٩٥٪) من المساحة الزراعية تعتمد على هذه المياه وان الانتاج الزراعي يتذبذب من سنة الى اخرى حسب معدل سقوط الامطار.والجدول يبين المساحات المطرية المزروعة للموسم ١٩٧٧ـ٧٨ :ـ